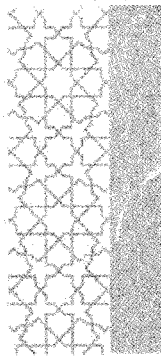


أثر الضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى إيرادات الدولة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠م)

د. حسن محمود محمد العمري
كلية الإدارة والأعمال- قسم الاقتصاد
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

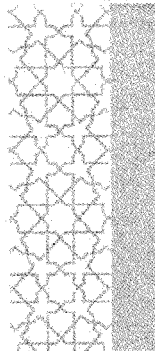


أثر الضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى إيرادات الدولة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

د. حسن محمود محمد العمري
كلية الإدارة والأعمال - قسم الاقتصاد
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضرائب المباشرة في تعزيز إيرادات الدولة في الموازنة العامة، والكشف عن أثر الضرائب في الأردن على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠).
قام الباحث باستخدام البيانات الخاصة بإيرادات الدولة، وقيمة الضرائب المباشرة، وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠).
وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان من أهمها:
١. ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للضرائب المباشرة على إيرادات الدولة.
٢. ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للضرائب المباشرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
الكلمات المفتاحية: الضرائب، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



المقدمة:

بعد أن شهد العالم انفتاحاً واسعاً في الأسواق العالمية جراء عولمة الاقتصاد، ازدادت حدة المنافسة في أمور كثيرة على المستوى الدولي^(١). إذ أثر الانفتاح على اقتصاديات دول العالم من خلال بعدين أساسيين، هما: البعد الأول، تحرير تجارة السلع والخدمات، وركز على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد، من خلال بندي التجارة الخارجية؛ الصادرات والمستوردات، أما البعد الثاني: حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، وركز بشكل خاص على حرية انتقال رأس المال، والذي تمثل بشكل أساس بالاستثمار الأجنبي المباشر^(٢).

ولعب الاستثمار الأجنبي المباشر - كأحد مصادر التمويل الخارجي - دوراً مهماً وحيوياً، نظراً لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية، وتخفيف أعبائها، ومساهمته في توليد الادخار، كما ساهم في توظيف العمالة الوطنية، وقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه ساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أم النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول، وتوقف اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة، على عوامل جذب هذا الاستثمار، والضرائب المفروضة على هذا الاستثمار^(٣).

وتؤدي الضرائب دوراً - اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً - مهماً في جميع بلاد العالم على اختلاف أنظمتها، كما تستخدم كأداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية

-
- (١): زغدار، أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثالث، (٢٠٠٤)، ص ١٥٩.
- (٢): مشعل، زكية، وأبوليلي، زياد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣ (١)، (٢٠٠٧)، ص ١.
- (٣): محمد، طالب، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، (٢٠٠٨)، ص ٣١٣.

والإجتماعية، ويتوقف نجاح السياسة الضريبية على النظام الضريبي، وسلامة مقوماته المختلفة^(١).

مصطلحات الدراسة:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة: كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها، أو يشاركون المستثمر الوطني فيها، أو يسيطرون فيها على الإدارة^(٢).

الضريبة المباشرة: عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة، أو إحدى المؤسسات الرسمية فيها جبراً، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل، وفق قانون أو تشريع محدد. ويكون الهدف من فرضها، المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الوصول إليها^(٣).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لقد كان لتدفق رؤوس - الأموال الدولية - مظهر بالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما ميز ذلك هو التنافس الشديد بين الدول، لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات. وللاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره في الدول المضيفة له، فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٤)، يعرفها بأنها: توظيفات لأموال أجنبية - غير وطنية - في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد، تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر، يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة عليها من بلده الأجنبي، أو من بلد الإقامة. أيًا كان هذا المستثمر

(١) بدوي، محمد وعثمان، الأميرة، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، (٢٠٠٠)، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، ص ٢٣.

(٢) زغدار، أحمد، مرجع سابق.

(٣) Murphy, Kevin E. Concept in Federal Taxation. West Publishing Company, U.S.A, Ed.٨, ١٩٩٤, (١)

p٤.

(٤) UNCTD (٢٠٠٠)١, world Investment report ٩٩٩, New York, USA, p٢٧٦. (٢)

فرداً أو شركة أو مؤسسة. وتعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (بلد الأم Home Country) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (بلد المضيف host country) مع وجود النية لإدارة ذلك الأصل. ويعرفه صندوق النقد العربي للإنتاج، أو لأي نوع آخر (٢٠٠١). بأنه: التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع استثماري، سواء أكان مشروعاً للتسويق أو للبيع أو للنشاط الإنتاجي والخدمي، وفي الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار الأجنبي: استغلال الموجودات المادية الموجودة في الدول الأخرى، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، لذلك ينظر الاقتصاديون إلى توظيف أو استثمار الأموال على أنه: مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة، أو يخلق منفعة، تكون على شكل سلع أو خدمات، ولابد أن تتوافر له عناصر مادية، وبشرية، ومالية^(١). لذلك يمكن التعرف على شكلين للاستثمار الأجنبي المباشر، هما:

الشكل الأول: الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي^(٢).

الشكل الثاني: الاستثمار المشترك.

ويكون الشكل الأول مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي، أما الشكل الثاني فتختلف نسب مساهمة المستثمر المحلي فيه من بلد لآخر.

ويذكر صبري أن الاستثمار الأجنبي لا يقتصر دوره على كونه مصدراً من مصادر تكوين رأس المال وزيادة الإنتاجية، وأحد روافد الاستثمار، بل يلعب دوراً مهماً في رفع كفاءة عوامل الإنتاج، فضلاً عن دوره في زيادة أصول المعرفة، والحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة، وزيادة القابلية على الابتكار، وعمله على رفع مهارات استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة، ورفع حصيلة الدولة من الضرائب، بالإضافة إلى مساهمته في الوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز دوره في المنافسة في الأسواق المحلية. لذلك ليس من الغريب أن تتسابق بلدان العالم المختلفة، سعياً للحصول على مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فالدول النامية غيرت من دساتيرها وقوانينها، لغرض

(١): عبد، أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق، (٢٠٠٦)، ص ٢٥٢.

(٢): صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، (٢٠٠١)، ص ١١.

جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، غيرت الصين العديد من فقرات دستورها عام ٢٠٠٤، وسنت العديد من القوانين، وقدمت لوائح تشجيعية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية^(١).

أما بالنسبة للأردن فقد كان من الدول التي أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية كأداة رئيسة للتصحيح والانفتاح الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات الأجنبية قامت الحكومة الأردنية باتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية، وسن القوانين والتشريعات من أجل توفير المناخ الاستثماري المناسب، كما نجح الأردن إلى حد ما باستقطاب الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الشديدة من قبل دول الجوار، وتقوم الحكومة الأردنية حالياً بالعمل على تكييف الاقتصاد الأردني مع المستجدات العالمية من أجل مواجهة آثار العولمة وتحدياتها^(٢).

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة استثمارات طويلة الأجل إلى حد ما، وتتمتع بقدر كبير من الاستقرار، وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة، وتطوير الإدارة، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ويتم ذلك عن طريق إنشاء مصانع حديثة، أو شراء مصانع بغرض التحديث، والتطوير، ورفع الإنتاجية^(٣)، والمساهمة في خلق مزيد من فرص العمل في الدولة المضيفة، وكسب العمالة الوطنية مهارات فنية، وتقنية، وإدارية حديثة، تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية^(٤).

(١): صبري، محمود، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية، مصر، القاهرة، دار النهضة، (٢٠٠٢)، ص ٢٠.

(٢): قديمي، نادر، العوامل المحددة لجذب الاستثمار في الأردن، دراسة تحليلية للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٣)، الأردن، عمان، جامعة العلوم التطبيقية، (٢٠٠٩)، ص ١٩.

(٣): المجالس القومية المتخصصة، "تمويل النمو الاقتصادي"، (١٩٩٧)، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١.

(٤): الزهراني، بندر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، (٢٠٠٤)، ص ١١١.

ويعد الاستثمار أداة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة المضيفة، ففي الأردن مثلاً، ومنذ بداية الخمسينيات صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين المنظمة لعملية الاستثمار تتناسب مع الأهداف المرجوة منها، لدعم الاقتصاد الوطني، ورفده بالعملية الأجنبية، وتوفير فرص العمل، وقد شخّص تلك القوانين والتشريعات الأردنية، الاستثمار الأجنبي منذ تلك الفترة، التي كانت تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي مر به الأردن، ومن هذه القوانين والتشريعات ما يلي:

- ١- قانون تشجيع الاستثمار وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥.
- ٢- قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨.
- ٣- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧.
- ٤- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣.
- ٥- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧.
- ٦- القوانين المعدلة لقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٥.

وقد اشتملت هذه القوانين على عدد كبير من التسهيلات المقدمة للمستثمرين، للعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم دون عوائق، ومن هذه التسهيلات: إعفاءات ضريبية، وجمركية تختص بالدخل، والأرباح، وضرائب الخدمة الاجتماعية، والأبنية، والأراضي، بالإضافة إلى حوافز تتعلق بتحويل رأس المال، والرواتب، وأجور العاملين الأجانب، وعوائد رأس المال. إلا أن هذه القوانين لم تلبى حاجة المستثمرين إلا بشكل محدود، وأن الاستثمارات الأجنبية لم تكن ضمن المستوى المأمول. لذلك عملت الحكومة الأردنية على صدور قانون جديد يلبي حاجات المستثمرين أكثر من السابق، ليكون له الأثر الأكبر في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وبناء عليه تم سن قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، وقانون تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥، كمحاولة للعمل على سد وتغطية نقاط الضعف التي عانت منها القوانين السابقة، حيث منح القانون الجديد إعفاءات جمركية وضريبية بحجم أكبر، لمدة زمنية أطول، كما أعطى المستثمر حق التملك للمشروع وإدارته بالشكل الذي يريد دون قيد أو شرط، وفي عام ٢٠٠٣ صدر القانون المؤقت رقم (٦٨)، فكان من أهم ملامحه أحقية أي أجنبي أن يستثمر في الأردن عن طريق المشاركة، أو المساهمة على

أن تحدد القطاعات الاستثمارية، والنسبة التي يحق للمستثمر الأجنبي المشاركة أو المساهمة في حدودها، ويعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الأردني، وللمستثمر الأجنبي الحق في إدارة المشروع بالطريقة التي يراها مناسبة، وبوساطة الأشخاص الذين يختارهم، وللمستثمر الأجنبي الحق في إخراج رأسماله الذي أدخله إلى الأردن لأغراض الاستثمار، وتحويل عوائد وأرباح استثماره إلى خارج الأردن، وتصفية استثماره، أو بيع مشروع، أو حصته، أو أسهمه دون تأخير، شريطة أن يكون قد أوفى جميع التزاماته تجاه الغير، ويحق للعاملين الفنيين والإداريين الأجانب في أي مشروع، تحويل رواتبهم إلى خارج الأردن ووفق التشريعات النافذة^(١).

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تتبع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم، نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق مع وجود الفرص الجذابة، والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي، ويكون الجزء الأكبر منها استثمارات خاصة^(٢).

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور، من أبرزها:

١- الاستثمار الثنائي:

هو شكل من أشكال التعاون، يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين: أحدهما وطني، والآخر أجنبي، أما بما يتعلق بالطرف الوطني قد يكون فرداً، أو شركة خاصة، أو حكومة الدولة المضيضة ذاتها، أو خليطاً منها، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمراً خاصاً، أو حكومة دولة أجنبية، أو منظمة دولية، وغالباً ما يكون مستثمراً خاصاً.

٢- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (شركات متعددة

الجنسيات):

(١): التشريعات السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، ١٩٩٦-٢٠٠٣.

(٢): الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي: الشركات عبر الوطنية، والقدرة التنافسية التصديرية،

(٢٠٠٢)، ص ٢٦.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، إذ اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات كبيرة من سلع وخدمات عبر أسواق متعددة، تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي، وانتمائها إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً.

٣- المناطق الحرة وتطور الاستثمار المباشر:

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكون على شكل مشاريع مشتركة، أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو مشاريع مملوكة للمستثمرين المحليين^(١).

الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدد من الآثار الإيجابية والسلبية، وفيما يأتي إيجازاً لأهم تلك الآثار:

- الآثار الإيجابية:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم المدخرات المحلية كمصدر رئيس للتنمية الاقتصادية، ويساهم مع الاستثمار المحلي في زيادة رصيد رأس المال، وزيادة نسبة التوظيف في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث تضاعف رصيد العالم مع تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي بسبب الاستثمارات الأجنبية^(٢). كما تساعد الشركات الأجنبية في توفير الفرص المناسبة للشركات المحلية، لدخول الأسواق العالمية، إذا ما أدت إلى زيادة صادرات الشركات المحلية عن طريق منتجاتها التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات الأجنبية، وزيادة حجم الصادرات، وتقليل حجم الاستيرادات، سيتوفر للبلد المضيف زيادة في الاحتياطي من النقد الأجنبي^(٣). كما تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة الإنتاجية من خلال نقلها للتقنية الحديثة، والخبرات الفنية، والإدارة التي تعمل على تحسين كفاءة استخدام

(١): الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢): U.N., Word Investment Report, ١٩٩٦, New York, ١٩٩٦, p1٧.

(٣): العريان، محمد والجمال، محمود، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ندوة الحوافز الممنوحة - للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، تونس، (١٩٩٧)، ٢٥ مارس، ص ٤٦.

الموارد، وتؤدي بالتالي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، ويكون أثر ذلك مباشراً إذا كانت المشاريع أكثر إنتاجية من المشاريع المحلية المنافسة لها، وغير مباشر إذا عززت من إنتاجية المشاريع المحلية، حيث تولد آثاراً محفزة للنشاط الاقتصادي، كما يمكن أن تحقق الشركات الأجنبية نمواً عن طريق استيعاب عوامل الإنتاج المحلية العاطلة، وذلك بزيادة الطاقة الاستيعابية، وخلق طاقة إنتاجية جديدة، وفرصاً للعمل، لتكون محفزة للاستثمار الخاص^(١).

- الآثار السلبية:

قد يفوق رأس المال المستورد، والمدخلات الأخرى مستوى التخفيض في الاستيرادات، والزيادة في الصادرات للسلع النهائية، وهو ما يؤدي إلى اختلال في هيكل الميزان التجاري للبلد المضيف، ويزداد هذا الأثر إذا هبطت قيمة العملة المحلية نسبة إلى عملة الدولة المصدرة لرأس المال، وقد يظهر تحسناً في حركة رأس المال مسبباً زيادة مديونية البلد المضيف، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يظهر تحسناً في البلد المضيف، وفي الوقت نفسه يظهر تراجعاً في الحساب الجاري، أو التجاري للميزان نفسه. كما أن تحويلات الأرباح والفوائد المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر قد تقلل من الادخارات المحلية الإجمالية، خاصة وأن عمل هذه الشركات يتضمن استخداماً لموارد مالية محلية من خلال الاقتراض من المصارف التابعة للبلد المضيف، لتواصل هذه الشركات عملها مولدة عجزاً في موارده المالية^(٢). بالإضافة إلى منافسة المشاريع المحلية وربما القضاء عليها، بسبب المنافسة غير المتكافئة بين المشروعات المحلية والأجنبية، فضلاً عن سيطرتها على الشركات المحلية، والتغلغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي قد يهدد الأمن الاقتصادي للبلد المضيف، ويؤثر سلباً على نمواً اقتصاده^(٣).

(١): U.N, Ibid, p17.

(٢): سعيد، محمد السيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٨)، ص ١٨.

(٣): مطر، محمد حسين، نموذج مقترح: سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد التاسع والخمسون، (١٩٨٩)، ص ٩٦.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تنمية الاستثمار الأجنبي يمثل قاسماً مشتركاً للدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فالدول الغنية تهتم به رغبة في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي، أما الدول الفقيرة فتهتم به رغبة في التخلص من الفقر، ورفع مستويات النمو الاقتصادي، لهذا فإن عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام زائد من قبل جميع دول العالم^(١).

إن جميع دول العالم - غنية كانت أو فقيرة - تتنافس على جذب تدفق رؤوس الأموال الخارجية نحو أسواقها، فالدول النامية تهدف إلى تغطية نقص التمويل لديها، وتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق، وزيادة الصادرات، ودعم ميزان المدفوعات، والعمل على إدخال تكنولوجيا، وتقنيات، وأساليب إنتاج، وإدارة حديثة^(٢). لذا يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية تستحوذ على اهتمام الدول المضيفة التي تعمل على زيادة فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية المهارات الفنية، والخبرات العملية، ورفد الدولة المضيفة بالعملات الأجنبية، وإدخال التكنولوجيا والتقنية الحديثة إلى أسواقها، والعمل على إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة^(٣).

وتشير الأدبيات السابقة إلى سعي دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في أساليب عدة من بينها الضرائب^(٤)، كما تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة، التي تركز عليها السياسة المالية للدولة في تحقيق أهدافها، نظراً لما يترتب على تكيفها كماً ونوعاً من آثار تلحق بمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، فالنظم الضريبية لها آثارها البالغة في دفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بإزالة

(١): قدومي، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢): المالكي، عبد الله، الاستثمارات الخارجية في الأردن: مناخ الاستثمار، ماهر؟، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد الأول، (٢٠٠١)، ص ٢١-٢٢.

(٣): قدومي، مرجع سابق، ص ١٩.

(٤): محمد، مرجع سابق، ص ٣١٦.

الفوارق بين طبقات المجتمع، والتخفيف من حدة فجوة التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد^(١).

ومن جهة أخرى، فإن عملية تحديد النظام الضريبي بشكل عام، والنسب الضريبية بشكل خاص، تؤثر على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذا أصبح من الضروري تحديد النظام الضريبي، والنسب الضريبية بشكل يتناسب والوضع الاقتصادي، ومراحل تطوره ومتطلبات التنمية في الأردن.

أنواع الضرائب:

يمكن تقسيم الضرائب على نوعين، هما^(٢):

النوع الأول: الضرائب المباشرة

هي ضريبة مالية إجبارية تفرض وتحصل بصفة نهائية (IRS) من المكلفين دون مقابل معين، لأغراض معينة.

النوع الثاني: الضريبة غير المباشرة

هي القيمة المضافة إلى التكلفة، التي يضيفها مؤدو الخدمة، (منتجون، أو تجار جملة، أو تجار تجزئة، أو وكلاء خدمات،... الخ). على تكلفة الصفقة، سواء أكانت مواد خام مشتراه بقصد التصنيع، أم إعادة البيع، مضافاً إليها تكاليف الأجور والخدمات التي ساهمت بشكل مباشر، أو غير مباشر في جعل السلعة سلعة نهائية قابلة للبيع.

نلاحظ مما سبق أن العلاقة الضريبية تتكون من طرفين، هما: المكلف والإدارة الضريبية، حيث يكون المكلف، مطالباً ومدنياً وملتزمًا بدفع الضرائب، أما الطرف الثاني من هذه العلاقة، الإدارة الضريبية الذي يمثلها مأمور التقدير الذي يطلب ويفحص ويراقب وينفذ. ويمكن القول أنه إذا ما وجد الأشخاص في أي نظام، لا بد أن يكون هناك طرفان: أحدهما ضعيف، والآخر قوي، أو أن يكون الطرفان في القوة متعادلين، هذا إذا تحددت العلاقة بالقانون جبراً وقهراً، أما إذا لم تحدد تلك العلاقة بين الطرفين بالقانون،

(١) الحاج، طارق، أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، (٢٠٠٣)، ص ٩٨.

(٢) (Shoup, C. and Others, (١٩٨٥). Report on Japanese Taxation by the Shoup Mission. General Head) : quarters, Kassoumi Publishing Co., Tokyo, p ١.

فإن علاقة التعادل تنتفي، ويصبح أحد الطرفين قوي والآخر ضعيف. أما الضعيف فهو المكلف، لأنه يكون دائماً ملتزماً ومطالباً بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه^(١).

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاع الباحث على الأدب المكتوب حول موضوع الدراسة، استطاع الحصول على عدد من الدراسات ذات العلاقة، وفيما يأتي عرضاً لهذه الدراسات مقسمة إلى دراسات تناولت الضرائب، ودراسات تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبة تصاعدياً من الأقدم للأحدث:

- الدراسات التي تناولت الضرائب:

قام الخرابشة (١٩٩٧)^(٢) بإجراء بحث في "الطاقة والعبء الضريبي دراسة تحليلية مع التطبيق على الأردن"، فوضع مجموعة من الأهداف منها: التعرف على حجم العبء الضريبي والطاقة الضريبية لعينة من الدول النامية بما فيها الأردن، وبين أن الإيرادات الضريبية في الأردن لا تستجيب مباشرة للتغيرات الاقتصادية وأنها تتأثر كثيراً بالأهداف والتوجهات الاقتصادية. كما بين الأسباب التي أدت إلى زيادة الرقم القياسي للعبء الضريبي في فترة التسعينات، وأرجأها إلى انحسار المساعدات العربية، وانخفاض المعروض من القروض الخارجية، مما كان له دور بارز في تقديم مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد لعام ١٩٩٥ الذي شمل تغييراً في شرائح ونسب الضرائب، وبالتالي تخفيض ضريبة الدخل على المكلفين، لذلك اعتمدت الموازنة العامة على القروض، والمعونات الخارجية بنسب متفاوتة، ومع تغير الظروف اضطر الأردن إلى زيادة اعتماد الموازنة العامة على الموارد المحلية، لتمويل النفقات الحكومية الجارية عن طريق تطوير وتحسين أساليب تحصيل الرسوم والضرائب، وإعادة النظر في التشريعات الضريبية.

(١): سعد، محيي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مصر، الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص ١٥.

(٢): الخرابشة، عبد المجيد، الطاقة والعبء الضريبي "دراسة تحليلية مع التطبيق على الأردن"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الرابع والعشرين، العدد الأول، كانون ثاني، (١٩٩٧).

أجرى لارز فيلد و برونو فري (Lars P- Feld, & Bruno S. Frey. ٢٠٠٢)^(١) دراسة هدفت إلى بحث الالتزام الضريبي من خلال النظر إلى كيفية تعامل سلطة الضرائب مع هذه دافعي الضرائب، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه من أجل الحصول على الالتزام الضريبي من دافع الضريبة، يجب على سلطة الضرائب أن تعامل دافع الضرائب باحترام، أما إذا استخدمت أسلوب الإجبار على التزامه بالدفع، فإن هذا سيولد لديه رد فعل، ويجعله يتهرب من دفع الضريبة بأي طريقة كانت. وبينت الدراسة من خلال استخدام البيانات الإحصائية على أقاليم سويسرا التي غطت خمس فئات مختلفة من السنوات (١٩٧٠-١٩٩٥)، أن هناك علاقة معينة بين كيفية معاملة مسؤولي الضرائب لدافعي الضرائب، وبين الحافز على الالتزام الضريبي، وأن العلاقة السيكولوجية (النفسية) بينهما تفسر المدى العالي للروح المعنوية الضريبية، التي تساعد على حل غموض الالتزام الضريبي، بمعنى أنه كلما كانت هناك علاقة إيجابية بين سلطة الضرائب ودافعي الضرائب مبنية على الثقة والاحترام المتبادل، ساعد ذلك على حل المشاكل والصعوبات التي تواجه العملية الضريبية.

وأجرى صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund-Fiscal, Affairs Department, ٢٠٠٢)^(٢) دراسة تركزت على إصلاح الإدارة الضريبية، وهدفت إلى بحث أهم التحديات التي تواجه الإدارة الضريبية في الصين، وتوضح أهم المساهمات التي قدمتها لحل المشاكل الجادة في الصين، ومن ثم تقديم أفضل الطرق التي يمكن استخدامها لمواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها الإدارة الضريبية في الصين. حيث أوضحت أن هناك تحديات واجهت الإدارة الضريبية في الصين، منها: الزيادة السريعة في أعداد

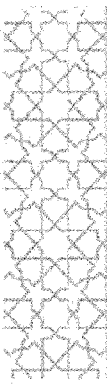
(١): Lars P- Feld & Bruno S. Frey. (٢٠٠٢). THE TAX AUTHORITY AND THE TAXPAYER An Exploratory Analysis, From: <http://crereg.eco.univ-rennes.fr/seminaire-pages-interieures/TAXEAUTHORITY.pdf>

(٢): International Monetary Fund-Fiscal Affairs Department.(٢٠٠٢).Tax Administration Reform in East Asia: The Case of China (١٩٩٤-٩٩).from:http://www.iadb.org/INT/Trade/_english/t_SpecialInfo/Conference/٢٠٠٢/D_Jun١٠٢-Tax-Compliance/IMF-China.ppt

دافعي الضرائب، وتحول هيكل الإنتاج، إضافة إلى واقع العلاقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، إضافة إلى القوانين المطبقة التي أصبحت غير ملائمة لاقتصاد السوق المعدل، أضاف إلى ذلك المساحة الجغرافية الشاسعة للبلاد، وقد كان لهذه العقبات أثر ملحوظ في انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يقابله زيادة في عدم الالتزام بين دافعي الضرائب وانخفاض إنتاجية موظفي الضرائب، وقد أظهرت الدراسة بأن الصين عملت على معالجة هذه العقبات، وذلك من خلال إعادة تصميم وتسهيل النظام الضريبي، حيث قامت بإدخال طريقة جديدة للضرائب، وعملت على تحديث نظام إدارة الضرائب من خلال إجراءات منظمة وميسرة، وكذلك عملت على تعزيز فهم واقع الضرائب من خلال نشر الوعي الضريبي وتحقيق العدالة، وقد استفادت الصين حسب ما أظهرت هذه الدراسة من هذه العملية، حيث خرجت بمجموعة من النتائج الهامة، مثل: زيادة الجباية الضريبية، وأن الإدارة الضريبية أصبحت أكثر ملاءمة مع اقتصاد السوق الحر.

وقام الحاج (٢٠٠٣)^(١) بإجراء بحث هدف إلى معرفة أثر قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (١٤) لعام ١٩٩٦ المعدل للقانون رقم (٤) لعام ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٥/١١ على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات من دائرة ضريبة الدخل في الأردن لعام ١٩٩٧ المتعلقة بالكشوف المستلمة، وملفات المكلفين، والضرائب المفروضة، والتحصيل الضريبي. كما تم توزيع ١٩٠ استبانة على عينة عشوائية من محصلي ضريبة الدخل في كافة مديريات دائرة ضريبة الدخل في الأردن، أعيد منها ١٨٠ نسخة، وتم توزيع ٢٥٣٧٠ استبانة على عينة عشوائية من المكلفين من مختلف مناطق الأردن، أعيد منها ٢٥٠٣٠ نسخة، لمعرفة إجاباتهم حول أثر تمسيط الضريبة، والخصم التشجيعي، وغرامات تأخير الدفع، والزيارات الدورية لمحصلي الضريبة، على تحصيل ضريبة الدخل في ضوء القانون الجديد، وقد تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (t). وقد توصل الباحث إلى عدم وجود أثر إيجابي للقانون الجديد على

(١): الحاج، طارق، مرجع سابق.



تحصيل ضريبة الدخل في الأردن، وأوصى بضرورة إعادة النظر في بنود القانون الجديد بما يخدم تحصيل الضرائب.

وأجرى رابي (٢٠٠٣)^(١) دراسة هدفت إلى التعرف على الأسباب التي توجب القيام بعملية الإصلاح للضرائب غير المباشرة في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على تلك الضرائب، ومدى ملاءمتها للاقتصاد الفلسطيني، والوقوف على تطور تلك الضرائب منذ عهد الانتداب البريطاني، وفترة الحكم الأردني، ومن ثم فترة الاحتلال الإسرائيلي وصولاً إلى فترة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم مناقشة دور الإيرادات من الضرائب غير المباشرة بتقسيماتها: (ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشراء والجمارك) في الإيرادات الضريبية، والإيرادات المحلية، والنتائج المحلي الإجمالي من حيث مدى مساهمتها بالقيم المطلقة والنسبية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ١- وجود أكثر من نظام ضريبي يحكم مناطق السلطة الوطنية (الضفة الغربية، وقطاع غزة). ٢- اختلاف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين عن أهداف التنمية في فلسطين. ٣- انخفاض العبء الضريبي للضرائب المباشرة في فلسطين.

٤- ارتفاع العبء للضرائب غير المباشرة، بحيث أن وعاءها استغل بأكثر من طاقته، وقد أكد ارتفاع السعر المعياري لضرائب التجارة أن وعائها قد استغل بأكثر من طاقته، بحيث وصل الإرهاق الضريبي لهذه الضرائب (ضرائب التجارة) بما يساوي ١٠٠%، وهو ما دعم النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة من أن الضرائب غير المباشرة بنسبها الحالية لا تتلاءم بالضرورة مع مستوى الاقتصاد الفلسطيني.

وأجرى صبري (٢٠٠٣)^(٢) دراسة حول مدى علاقة النسب والإعفاءات الضريبية في نظام ضريبة القيمة المضافة، التي استهدفت المقارنة بين نسب الإيرادات من الضرائب المباشرة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة، وإجمالي الإيرادات الضريبية، وقد تضمنت

(١): رابي، ماجد محمد يوسف، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير،

فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).

(٢): صبري، أسامة، مدى عدالة النسب والإعفاءات الضريبية في نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).

الدراسة دراسة ميدانية طبقت من خلال استبانة على عينة من التجار والمدققين وموظفي الضريبة، بلغ عدد أفرادها (٤٠٠)، وقد بينت نتائج الدراسة النظرية إن نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات في فلسطين تعتبر الأقل بين دول العالم، بينما تبين أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات في فلسطين تعتبر من أعلى النسب بين الدول التي شملتها الدراسة، مما يدل على وجود خلل في النظام الضريبي المطبق في فلسطين، أما نتائج الدراسة الميدانية فأشارت إلى أن القوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في فلسطين هي قوانين وتشريعات قديمة مفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقد رفضها المكلف بشتى السبل، وذلك بسبب عدم ملاءمتها لواقعه وظروفه الخاصة.

وأجرى منصور (٢٠٠٣)^(١) دراسة عن العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، وقد هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على طبيعة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، كما حاولت الكشف عن الأسباب التي تكمن وراء ذلك، وقد طبقت الدراسة على عينة مثلت (٥%) من مجتمع الدراسة الذي ضم موظفي الضرائب والمنشآت الكبيرة والمحاسبين والمهنيين (أطباء، وأطباء أسنان، ومهندسين، ومحامين)، وتم ذلك من خلال استبانة صممت لهذه الغاية، وكذلك إجراء العديد من المقابلات، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وقسمها على ثلاثة أقسام، هي: ١- عوامل مهمة جدا، ٢- عوامل مهمة، ٣- عوامل ضعيفة الأهمية. أما العوامل المهمة جدا فمن أبرزها: النقص الطبيعي من الضرائب، والخلفية التاريخية لسياسة الاحتلال الضريبية، وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي. وأما العوامل المهمة فكان من بينها: غياب الوعي الضريبي، وغياب القوانين الضريبية الحديثة، أضف إلى ذلك سوء تطبيق سياسة الإنفاق العام، وأما العوامل ضعيفة الأهمية فتمثلت بانعدام الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، والغموض في القانون الضريبي، وضعف كفاءة مأمور التقدير. وقد أوصى الباحث بضرورة إقرار مشروع قانون

(١): منصور، إيهاب، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).

ضريبة الدخل الفلسطيني، وضرورة قيام الإدارة الضريبية باتخاذ مواقف متشددة بحق المتهربين ضريبياً، والعمل على درء أسباب التهرب الضريبي، وعلى تنمية الوعي الضريبي. كما قام دقة (٢٠٠٣)^(١) بدراسة العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، التي هدفت إلى تحقيق ونشر الوعي الضريبي بين المكلفين، ومناقشة مفهوم العدالة الضريبية التي تسعى فلسطين إلى تحقيقها من خلال سن التشريعات الضريبية، ودراسة أثرها على الاستقرار النفسي لدى المكلفين، ورفع مستوى الثقة بينهم وبين الدولة، وذلك من خلال وضع إطار نظري "دراسة تحليلية"، تمكن الباحث من الوصول إلى عدة نتائج منها: أن ظاهرة التهرب الضريبي تضر بمبدأ العدالة الضريبية، وأنه يمكن الحد منها من خلال تنمية الوعي الضريبي. وخلص الباحث إلى أن مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني قد جاء بالعديد من المصطلحات الفضفاضة التي قد تكون موضع خلاف بين المكلف والإدارة الضريبية، وقد نص مشروع القانون على إجراءات تكفل تحقيق العدالة الضريبية للمكلف، وذلك عندما عالج سرية المعلومات المتعلقة به، وأتاح للمكلف السماع لأقواله والدفاع عن نفسه، ومنحه حق الاعتراض والطعن إدارياً وقضائياً، وفي الوقت نفسه راعى ظروف المكلف من حيث تقسيط مبلغ الضريبة. كما توصل الباحث إلى إجراءات تكفل حق الخزينة، فأعطى مشروع القانون الضريبة حق تعديل الإقرار، وحق الحصول على المعلومات اللازمة للوصول إلى الدخل الحقيقي، وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بضرورة وضع نص قانوني يقضي بالأخذ بمبدأ السلفيات، واستحداث محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل.

أما الخطيب (٢٠٠٣)^(٢) فقد أجرى دراسة بعنوان: (دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في (٢٠٠٣)، هدفت إلى التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي - فلسطين ١٩٩٦- المطبق في فلسطين، منذ استلام الصلاحيات المالية سنة ١٩٩٤، وإلى التعرف على حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها، ودورها في تمويل النفقات العامة

(١): دقة، عبد الرحمن، العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).

(٢): الخطيب، كمال أحمد، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).

خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣)، بالإضافة إلى استخلاص أهم التوجهات في السياسة الضريبية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام، وقام الباحث بوضع إطار نظري "دراسة تحليلية"، مكنته من الوصول إلى عدة نتائج، منها: أن القوانين الضريبية في فلسطين هي قوانين قديمة وموروثة، وأن نسبة الإيرادات من الضرائب المباشرة تشكل (١١%) من مجموع الإيرادات الضريبية أما الضرائب غير المباشرة فإنها تشكل (٨٩%) من مجموع الإيرادات الضريبية، وقد أوصى الباحث بضرورة تعديل شريحة السلم الضريبي في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٤، لتخفيض الفئة الأولى من الشريحة، ورفع الشريحة الأخيرة، والعمل على توعية جمهور المكلفين، وإيقاع أشد العقوبات على من يخالف أحكام نصوص القوانين الضريبية.

وأكد سيمون وكلينتون (Simon & Clinton, ٢٠٠٤)^(١) في دراسة له عن الالتزام الضريبي، والتقدير الذاتي والإدارة الضريبية، ووصف هدف الالتزام الضريبي، وأهم العوامل التي تؤثر في رغبة دافعي الضرائب للالتزام، والامتثال للنظام الضريبي، كما أظهرت هذه الدراسة أن هناك طريقتان لفرض الالتزام الضريبي، هما: الطريقة الاقتصادية، والطريقة السلوكية (الأخلاقية)، وهاتان الطريقتان تستخدمان لتشجيع المكلفين للالتزام على دفع الضرائب، كما خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات، منها: المساواة والتشدد في فرض العقوبات تقلل من رغبة المكلفين الالتزام بالدفع، وبالتالي يعد هذا نظاماً غير عادل، وبناء عليه كان لا بد من الموازنة بين تشجيع المواطنين على الالتزام، والردع القاسي لعدم الالتزام، وخلص الباحث في نهاية دراسته إلى تقديم حوافز داعمة لدافعي الضرائب تؤثر في سياسات الالتزام بالدفع المختلفة، وطالما أن بيئة دافعي الضرائب متغيرة، فإن الدراسات عن سلوك دافعي هذه الضرائب سوف تستمر.

(١): Simon James & Clinton Alley, (٢٠٠٤), Tax Compliance, Self-Assessment and Tax Administration in New Zealand. Journal of Finance and Management in Public Services, Volume ٢, Number ٢, http://www.cipfa.org.uk/acipfal/download/jour_vol2_no2_c.pdf from:

وأجرى سليم (٢٠٠٥)^(١) دراسة عن أثر الإعفاءات الضريبية على حجم الأسرة في فلسطين "الشخصية والعائلية"، هدفت إلى معرفة أثر الإعفاءات الضريبية الشخصية والعائلية على حجم الأسرة في فلسطين من وجهة نظر المكلفين، مع بيان أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمكلفين على آرائهم تجاه الإعفاءات الضريبية. وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية من المكلفين من الأفراد والموظفين الذين يشكلون مجتمع الدراسة، وتم ذلك من خلال استبانة صممت لهذا الغرض. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، أهمها: الأثر الواضح للإعفاءات الضريبية الشخصية والعائلية التي يمنحها قانون ضريبة الدخل على حجم الأسرة في فلسطين، وتبين أن هذه العلاقة تتغير في ضوء الحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري للمكلف. وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة أن يأخذ المشرع الفلسطيني بعين الاعتبار أثر الإعفاءات الضريبية الشخصية والعائلية على سياسة الإنجاب والنسل في فلسطين، خاصة بعد ظهور نتائج هذا البحث، وكذلك معالجة أسباب التهرب الضريبي حتى يكون للإعفاءات الشخصية والعائلية دور في السياسة السكانية.

وأجرى ميشيل (Michael, ٢٠٠٥)^(٢) دراسة له بعنوان: (العلاقة بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب، وأهم العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة). وخرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج كان من أهمها: إن العلاقة بين الإدارة الضريبية، ووكلاء الضرائب، ودافعي الضرائب يجب أن تكون تبادلية، بحيث تكون هناك ثقة واحترام متبادل، وعليه يجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على كسب ثقة واحترام دافعي الضرائب، وحتى تتمكن من ذلك يجب أن يقوم النظام الضريبي بداية على العدالة والكفاءة والفاعلية، وكذلك خرجت الدراسة بأن وكلاء الضرائب يلعبون دوراً حاسماً

(١): سليم، إياد، أثر الإعفاءات الضريبية على حجم الأسرة في فلسطين "الشخصية والعائلية"، رسالة ماجستير، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٥).

(٢): Michael D'Ascenzo (٢٠٠٥)، Relationships between Tax Administrations and Tax Agents/Taxpayers. The Asia-Oceania Consultants Association (AOTCA) general meeting, Manila, ١١ November, ٢٠٠٥. from:

<http://www.ato.gov.au/large/content.asp?doc=/content/٦٦١٥.htm>

في عملية كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، من خلال التأثير الذي يملكونه على زبائنهم، فهناك منافع للإدارة الضريبية من وكلاء الضرائب، من خلال تعاملها مع وكيل ضرائب واحد يمكنها التأثير على العديد من دافعي الضرائب، وكذلك هناك منافع لدافعي الضرائب، حيث إن وكيل الضرائب تقع على عاتقه مهمة نشر الوعي، والثقافة الضريبية بين صفوف المكلفين الذين يمثلهم، وذلك من خلال تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم الضريبية. وقد أوصى الباحث من خلال هذه الدراسة، أنه حتى يتم تحسين التحصيل والجبائية يجب غرس الثقة بين أفراد المجتمع بالنظام الضريبي، ويجب تقديم المساعدة لدافعي الضرائب من خلال مراعاة قواعد العدالة في التشريعات الضريبية، ويجب على وكلاء الضرائب القيام بواجباتهم القانونية والأخلاقية تجاه دافعي الضرائب، والمتمثلة بمساعدتهم على فهم حقوقهم وواجباتهم الضريبية، وحثهم على الالتزام الضريبي، وعلى الإدارة الضريبية أن تقوم بتبسيط إجراءاتها وتقديم الخدمة الممتازة والجيدة للمواطنين، معتمداً في ذلك على بناء وكسب ثقة المجتمع، وأن تعمل على زيادة كفاءة وتأهيل العاملين فيها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة.

وقدم باترك ودافينا (Patrick and Davina, ٢٠٠٧)^(١) دراسة عن أكثر الفساد انتشاراً في الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط، هدفت إلى تقييم أثر الفساد على التحصيلات الضريبية في الشرق الأوسط، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن السبب في انخفاض التحصيلات الضريبية هو انتشار الفساد الإداري داخل الدولة، وإن هذا الأمر جعل المكلفين لا يتقنون بهذه الحكومات، مما دفعهم إلى عدم الالتزام الضريبي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك بعض أنواع من الضرائب تأثرت بهذا العامل أكثر من غيرها، وهذه الضرائب هي التي تتطلب التفاعل والإتصال المتكرر بين سلطات الضرائب والأفراد (ضريبة الدخل)، كما خرجت هذه الدراسة بتوصية مفادها: أنه إذا أرادت الحكومات أن ترفع من معدل الإيرادات الضريبية فإن ذلك يتم من خلال معالجة الفساد، وزيادة الرفاه

(١): Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs, (٢٠٠٧), Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East. International Monetary Fund, from:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/٢٠٠٧/wp٠٧٧٠.pdf>

الاجتماعي للمواطنين عن طريق تحقيق العدالة الخاصة بالمكلفين من خلال نصوص التشريعات والقوانين الضريبية المطبقة والسارية المفعول داخل الدولة نفسها. وقام الخصاونة (٢٠٠٨)^(١) بدراسة هدفت إلى بحث العامل الأخلاقي الكامن وراء ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال استقصاء آراء المكلفين من أصحاب المهن الحرة، ممن كانوا يعتقدون أن التهرب الضريبي أخلاقي أم لا؟ وإلى أي درجة؟. وقامت هذه الدراسة باستقراء آراء مجتمع الدراسة المكون من أصحاب المهن الحرة في الأردن، ممثلين بالأطباء، والصيدلة، وأطباء الأسنان، والمهندسين، والمحامين من خلال دراسة حالة العاصمة (عمان)، التي يتركز حوالي ٨٠% من النشاط الاقتصادي المحلي فيها، وبأخذ عينة عشوائية من أصحاب المهن الحرة فيها، حيث تكونت عينة الدراسة من (٢٤٢) فرداً، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى اعتقاد أصحاب المهن الحرة في الأردن بأخلاقية التهرب الضريبي في حالات معينة مثل: وجود فساد حكومي، أو عدم عدالة النظام الضريبي، كما أشارت الدراسة إلى نتيجة هامة تمثلت بانخفاض درجة ثقة المكلفين من أصحاب المهن الحرة في الأردن بمقدي ضريبة الدخل.

– الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي:

أجرى النقلي (١٩٨٨)^(٢) دراسة عن الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية، فبينت هذه الدراسة كيفية تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتوسعات في البلدان النامية، وذلك عن طريق رأس المال المتاح محلياً، الأمر الذي أسهم وبشكل كبير في حرمان الاستثمارات الوطنية من فرصة التمويل المحلي، ولجوتها إلى الافتراض الخارجي، لتمويل استثماراتها، مما نتج عنه تبعية الدول النامية للدول الصناعية، وتفاقم مشكلة مديونيتها.

-
- (١): خصاونة، أحمد. أخلاقيات التهرب الضريبي من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، إربد، جامعة اليرموك، (٢٠٠٨).
- (٢): النقلي، عاطف، أثر تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية، الرياض، المعهد الدبلوماسي، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الخامس، (١٩٨٨).

وأجرى سنقه وجون (Singh and Jun, ١٩٩٥)^(١) دراسة عن بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. استخدم فيها تحليلات تطبيقية لعدد من المؤثرات، منها: الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، والوضع الاقتصادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية. وقامت الدراسة باستخدام طريقة دمج البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية لبيانات الدول النامية، وتم اختبار المؤثرات المذكورة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت إلى أن متغير الاستقرار السياسي يعد محدداً له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، فإنها لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أوضحت الدراسة أن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير سبب جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقام كاتراكيليدي (Katrakilidi, ١٩٩٧)^(٢) بإجراء دراسة تطبيقية على كل من: ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا، وإيرلندا، والبرتغال، وأمريكا، واليابان، لبيان العلاقة بين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول. وقد استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات التضخم والتغير في الناتج الحقيقي، والتغير في الأجور الإسمية، والتغير في سعر الصرف باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك على المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً في نتائج النماذج المستخدمة، على الرغم من التقارب الكبير بين اقتصادات هذه الدول. ففي مجموعة الدول الأقل تقدماً كإيرلندا، والبرتغال، أظهرت الدراسة أن متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي، والأجور شكلت دوراً هاماً في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي. أما في الدول الأكثر تقدماً كأمريكا، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، فإنها أظهرت اختلافاً في نتائج نماذج هذه الدول، لكنها تشترك في تأثير أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي.

١ Direct (1): Singh, H, and Jun, W. (١٩٩٥). "Some New Evidence of Determinations of Foreign World Bank, Working Paper. Investment in Developing Countries"

(٢): Katrakilidi, C.P., (١٩٩٧), "Macroeconomic Environment and Foreign Direct Investment Nrt Flow: An Empirical Approach", RISEC, I (٤٤), pp (٣٧٥-٣٨٩).

وقام مالامبلي وسوفانت (Mallampally and Sauvnt, ١٩٩٩)^(١) بإجراء دراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. أوضحت مدى اهتمام البلدان النامية بتحسين المتغيرات المؤثرة على المستثمرين من حيث تفضيلهم لبعض المواقع دون بعضها الآخر. ثم قسمت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين، هما: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو سياسات الخصخصة، والسياسة الضريبية، والاستقرار السياسي والاقتصادي. والمحددات الاقتصادية، والتي قسمت إلى ثلاث مجموعات، هي: المحددات المتصلة بتوافر الموارد، والمحددات المتصلة بحجم أسواق السلع والخدمات، والمحددات المتصلة بمزايا التكلفة في الإنتاج. وتوصلت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تنافسية للغاية، حيث أن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على جذب الاستثمار، مما شكل معضلة أمام البلدان النامية الساعية إلى تطوير حزمة ملاءمة من المحددات الجاذبة للاستثمار.

وأجرى الزهراني (٢٠٠٤)^(٢) دراسة تناولت ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، ودوافعه، وأثره على الدول المضيفة، والآراء المؤيدة لأثره على اقتصادات الدول المضيفة، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من بدايتها وحتى وقتنا الحاضر. واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي للاستثمار الأجنبي. وكان من نتائج التحليل الوصفي ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، في وقت اكتشاف النفط في بداية ثلاثينات القرن الميلادي الماضي، وكذلك تركزت الاستثمارات الأجنبية من حيث إجمالي التمويل في المنطقة الشرقية، ومنطقة المدينة المنورة حيث توجد المناطق الصناعية، وتمركزت المشروعات المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الخدمي والصناعي من حيث عدد

(١): Mallampally, P. and Sauvnt. K, (١٩٩٩). "Foreign Direct Investment in Developing Countries", Finance and Development Magazine, March.

(٢): الزهراني، بندر، مرجع سابق.

causality methodology)، ولفحص العلاقة المستهدفة، تم عمل اختبار للعلاقة السببية بين القطاعات كلاً على حدة اعتماداً على متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، كما تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وعلاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية في القطاع الزراعي. أما في القطاع السمكي، فقد تبين وجود علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية، وأخيراً في القطاع الخدمي لم يتبين وجود أي علاقة سببية، وتم أيضاً عمل تقدير النموذج الجمعي، أي دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لمتغيرات الدراسة، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة، فأظهرت النتائج بناءً على اختبار (Wald Twst)، أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وتبين أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنتاجية باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقام العمري (٢٠٠٩)^(١) بدراسة هدفت إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة، ودورهما في قطاع الصناعة الأردني، كمتغيرين هامين يؤثران على حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٦)، حيث وقع خلالها تطورات عديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت إلى افتراض أن للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة، أثر إيجابي على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين، والإنتاج الصناعي في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المذكورة، تم استخدام نموذج معدل من قبل الباحث عن دالة الإنتاج ل كوب دوغلاس، وبعد أن تم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة، تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على إنتاج القطاع الصناعي، وقد كانت مرونته (٠,٠٦)، ولم يكن ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج، وكانت

(١) العمري، معن، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، إربد، جامعة اليرموك، (٢٠٠٩).

نتائج اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بعضها علاقة أحادية الاتجاه، وبعضها الآخر علاقة تبادلية، كما أظهرت نتائج تطبيق اختبار تصحيح متجهات الخطأ معنوية متفقة مع فرضيات VAR النموذج القياسي، وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

– الدراسات التي تناولت أثر الضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أجرى بيكير وفوست (Becker and Fuest, ٢٠٠٧)^(١) دراسة، هدفت إلى دراسة الضرائب المفروضة على الشركات في قالب الاستثمارات الأجنبية للشركات، التي قد تؤثر على ربحية الأنشطة المحلية لشركة المستثمر. وفي هذا الإطار، تعمل الضرائب المفروضة على الشركات على تشويه جودة المنتج، وليس فقط على كمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد لاحظت الدول ذات الضرائب المرتفعة، أن عائدات ضرائبها منخفضة بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الداخل. كما أشارت النتائج أن الدراسات التجريبية حول موضوع تحويل الأرباح الدولية قد تقلل من دور تحويل الأرباح، وقد يكون سبب الفروق الربحية الملحوظة بين البلدان ذات الأرباح العالية، أو المنخفضة راجعاً إلى عملية اختيار المشاريع.

وأجرى دجانكوف وآخرون (Djankov, et al., ٢٠٠٨)^(٢) دراسة، حول العلاقة بين معدل الضريبة المفروض على الشركات، والنمو الاقتصادي، إذ قدمت بيانات جديدة عن معدلات ضريبة الدخل للشركات الفعالة في ٨٥ دولة في عام ٢٠٠٤. وتم الحصول على البيانات من الاستطلاع الذي أجري بالتعاون مع برايس ووترهاوس كوبرز، على جميع الضرائب المفروضة على الشركة المحلية متوسطة الحجم، والموحدة "نفسها". وفي المقطع العرضي للبلدان، تبين وجود تأثيرات سلبية كبيرة لمعدل ضريبة الشركات الفعالة على الاستثمار الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والنشاط التجاري. فعلى

(١): Becker, Johannes and Fuest, Clemens. (٢٠٠٧). Quality Versus Quantity – The Composition Effect of Corporate Taxation on Foreign Direct Investment. CESifo Working Paper No. ٢١٢٦.

(٢): Djankov, Simeon & Ganser, Tim & McLiesh, Caralee & Ramalho, Rita & Shleifer, Andrei. (٢٠٠٨). The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship. NBER Working Paper Series ١٣٧٥٦.

سبيل المثال، فإن الزيادة بنسبة ١٠% في معدل ضريبة الشركات الفعالة، ستقلل من نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نقطتين مئويتين. كما أن معدل الضريبة المفروضة على الشركات ترتبط عكسياً مع النمو الاقتصادي، وترتبط إيجاباً مع حجم الاقتصاد غير الرسمي. وقد كانت النتائج قوية في شمولية الضوابط لمعدلات الضرائب الأخرى، ونوعية إدارة الضرائب، وأمن حقوق الملكية، ومستوى التطور الاقتصادي، والتنظيم، والتضخم، والانفتاح على التجارة.

وأجرى عبد الحكيم وبوجانق (Abdul Hakim and Bujang, ٢٠١١)^(١) دراسة، هدفت إلى اختبار ما إذا كانت مكونات العائدات الضريبية، ومعدل التضخم، وإجمالي الادخار، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرتبطة بالنمو الاقتصادي في (١٢٠) دولة، استناداً إلى مستوى الدخل المختلف في الفترة من (١٩٦٠-٢٠٠٩). وتم اختبار تأثير المكونات الضريبية مثل: إجمالي الإيرادات الضريبية، والضرائب على الدخل، والأرباح، ورأس المال، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية، ومجموع الضريبة الإجمالي، والضرائب المفروضة على التصدير، بالإضافة إلى اختبار المؤشرات الاقتصادية، التي تعتبر هامة جداً للقواعد الضريبية في الدولة. إذ إن التغيير في عائدات الضرائب أو السياسة الضريبية لكل ضريبة، سيؤدي إلى تغيير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والادخار الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود آثار وعواقب مختلفة لأنواع الضرائب للمجموعات الأربع في الدولة. كما تبين أن لمعدل التضخم أهمية في التأثير على سياسة الضرائب، والمؤشرات الاقتصادية في الدولة.

مشكلة الدراسة:

لقد تزايد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، وأصبحت تلك الاستثمارات من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، التي أدت إلى انحسار حركة الإقراض الدولية بعد

(١): Abdul Hakim, Taufik and Bujang, Imbarine. (٢٠١١). The Impact and Consequences of Tax Revenues' Components on Economic Indicators: Evidence from Panel Group Data. International Research Journal of Finance and Economics, ISSN ١٤٥-٢٨٨٧ Issue ١٢, P ٨٢-٩٥.

أن لعبت دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات بالدول النامية، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً عن القروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية. ويتميز الاستثمار الأجنبي بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية خاصة في الأردن الذي يعتبر من البلدان العربية غير النفطية. والذي يعتمد بشكل كبير على المساعدات، والقروض من الدول الأخرى، والذي يعاني من نقص شديد في الموارد الاقتصادية اللازمة لسد حاجة الطلب المحلي، وزيادة معدلات النمو السكاني، وهذا أدى إلى حصول اختلالات مالية جسيمة في الاقتصاد الأردني تمثلت في بعض جوانبها بارتفاع مؤشرات الدين الخارجي، والتضخم، وعجز الموازنة العامة، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤالين الآتيين:

السؤال الأول: ما دور الضرائب المباشرة في تعزيز إيرادات الدولة، والموازنة العامة؟

السؤال الثاني: ما أثر الضرائب المباشرة في الأردن على الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

الهدف الأول: بيان دور الضرائب المباشرة في تعزيز إيرادات الدولة في الموازنة

العامة.

الهدف الثاني: الكشف عن أثر الضرائب في الأردن على الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠).

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) بين

الضرائب المباشرة وإيرادات الدولة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) بين

الضرائب المباشرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجه اقتصاديات دول العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي، وتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة، أدى إلى تزايد جذب الاستثمارات كأحدى الآليات الأساسية، لتحقيق النمو الاقتصادي، والإصلاح، والتوظيف. وقد لعبت الضرائب دوراً هاماً وجوهرياً في رسم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة العصرية، من خلال تأثيرها على إنتاجية القطاعات الاقتصادية. وقدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى كونها مصدراً أساسياً لإيرادات الدولة التي تستخدم لتمويل النفقات العامة من خلال الموازنة السنوية.

ومما لا شك فيه أن إصلاح قوانين الضرائب المباشرة هو ثمرة الإصلاح الضريبي المقصود والمنشود، وذلك لأسباب كثيرة أهمها: مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الحكومية، وأثارها المباشرة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية^(١). وتبرز أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أثر الضرائب المباشرة في الأردن على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠).

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تغطية المادة النظرية، وعرض الدراسات السابقة، فضلاً عن إجراء المسح المكتبي إزاء الطروحات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وإجراء التحليل الإحصائي للبيانات لاستخراج النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث بمراجعة التقارير السنوية للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م) الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وتم استخراج البيانات الخاصة بإيرادات الدولة، وقيمة الضرائب المباشرة، وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.

(١): رابي، ماجد محمد يوسف، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣)، ص ٢.

محددات الدراسة:

تحدد نتائج الدراسة وفق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتشمل فوائده الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدولة، ودور الضرائب المباشرة في تعزيز إيرادات الدولة في الموازنة العامة، وأثر الضرائب المباشرة في الأردن على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠٠٠).

متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على متغيرين أساسيين، هما:

أولاً: المتغير المستقل: الضرائب المباشرة في الأردن للفترة من (٢٠١٠-٢٠٠٠م).

ثانياً: المتغير التابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م).

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

• تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression).

• معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

عرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

يتضمن هذا الجزء عرض النتائج من خلال اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين

الضرائب المباشرة وإيرادات الدولة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية، تم استخراج معامل الارتباط بيرسون (Pearson

Correlation) بين البيانات الخاصة بالضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠

٢٠١٠)، والجدولان التاليان: (١ و٢) يوضحان ذلك.

جدول رقم (١)

البيانات المستخدمة في الدراسة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م)

السنة	إيرادات الدولة	الضرائب المباشرة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
٢٠٠٠	١٨٥٠٠٠,٣٠	٩٦١٠٠٠,٩٠	١٤٠٢٩٤,٠٠
٢٠٠١	١٩٦٨٠٠,٠٠	٩٩٦٠٠٠,٤٠	١٤٠٥٠٣,٠٠
٢٠٠٢	٢٠٢٠٠٠,٨٠	١٠٠٠٠٠,٣٠	١٣١٠٠٠,٤٠
٢٠٠٣	٢١٢٥٠٠,٠٠	١٠٨٣٠٠,٢٠	٨٣٠٠٠٠,٧٠
٢٠٠٤	٢١٤٧٠٠,٢٠	١٤٢٨٠٠,٨٠	٤٠٠٠٠٠,٦٠
٢٠٠٥	٢٥٦١٠٠,٨٠	١٧٦٥٠٠,٨٠	٤٠٠٠٠٠,٧٠
٢٠٠٦	٣١٦٤٠٠,٤٠	٢١٣٣٠٠,٥٠	٢٥١٢٠٠,٧٠
٢٠٠٧	٣٦٢٨٠٠,١٠	٢٤٧٢٠٠,١٠	١٨٥٩٠٠,١٠
٢٠٠٨	٤٣٧٥٠٠,٤٠	٢٧٥٨٠٠,٠٠	٢٠٠٥٠٠,٧٠
٢٠٠٩	٤١٨٧٠٠,٨٠	٢٨٧٩٠٠,٩٠	١٧٢٣٠٠,٩٠
٢٠١٠	٤٦٩٥٠٠,١٠	٢٩٨٥٠٠,١٠	١٢٠٨٠٠,٠٠

المصدر: نشرات البنك المركزي الأردني من (٢٠١٠-٢٠٠٠).

جدول رقم (٢)

معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين البيانات الخاصة بالضرائب

المباشرة، وإيرادات الدولة للفترة من (٢٠١٠-٢٠٠٠م)

المتغير	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
الضرائب المباشرة	-٠,٣٥	٠,٢٩
إيرادات الدولة		

يظهر من جدول رقم (٢) أن قيمة معامل الارتباط بين (الضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة) بلغ (-٠,٣٥)، وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=٠,٠٥$). وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة عند مستوى الدلالة ($\alpha=٠,٠٥$).

وللتعرف على نسبة تأثير الضرائب المباشرة على إيرادات الدولة، تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، التي ظهرت نتائجها في الجدول التالي، رقم (٣).

جدول رقم (٣)

نتائج تطبيق تحليل الانحدار الأحادي لدراسة أثر الضرائب المباشرة على إيرادات الدولة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م)

المتغيرات	β	T	R	R-square	F	الدلالة الإحصائية*
الضرائب المباشرة	-٠,٢٣	-٠,١١٢	٠,٣٥١	٠,١٢	١,٢٦٢	٠,٢٩
إيرادات الدولة						

* غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يظهر من جدول رقم (٣)، أن قيمة (R) بلغت (٠,٣٥١)، وهي قيمة تدل على وجود درجة ارتباط ضعيفة بين الضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة، وبلغت قيمة (R-Square) (٠,١٢)، وهي قيمة تفسر قدرة الضرائب المباشرة في التأثير على إيرادات الدولة، وبلغت نسبة تأثير الضرائب المباشرة على إيرادات الدولة التي تمثل قيمة (β) (-٠,٢٣)، وبلغت قيمة (F) (١,٢٦٢)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين حجم الضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة، كما بلغت قيمة (T) (-٠,١١٢)، وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائياً، وهذا يدل على وجود أثر عكسي غير دال إحصائياً للضرائب المباشرة على إيرادات الدولة، وبالتالي ترفض الفرضية الأولى للدراسة، لتصبح ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الضرائب المباشرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية تم استخراج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين البيانات الخاصة بالضرائب المباشرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م)، والجدول التالي رقم (٤)، يوضح ذلك.

جدول رقم (٤)

معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) يبين البيانات الخاصة بالضرائب

المباشرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م)

المتغيرات	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
الضرائب المباشرة	٠,٣٣	٠,٣٣
الاستثمارات الأجنبية المباشرة		

يظهر من جدول رقم (٤) أن قيمة معامل الارتباط بين الضرائب المباشرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت (٠,٣٣) وهي قيمة موجبة، ولكنها غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة قوية (العلاقة ضعيفة) بين الضرائب المباشرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)، ويهدف التعرف على نسبة تأثير الضرائب المباشرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، والجدول التالي رقم (٥)، يوضح ذلك.

جدول رقم (٥)

نتائج تطبيق تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر الضرائب المباشرة على الاستثمارات

الأجنبية المباشرة للفترة

(٢٠٠٠-٢٠١٠م)

المتغير	β	T	R	R-square	F	الدالة الإحصائية
الضرائب المباشرة	٠,٥٩	١,٠٤	٠,٣٣	٠,١٠	١,١٠	٠,٣٣
الاستثمارات الأجنبية المباشرة						

يظهر من جدول رقم (٥) أن قيمة (R) بلغت (٠,٢٣)، وهي قيمة تدل على وجود درجة ارتباط ضعيفة بين الضرائب المباشرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد بلغت قيمة (R-Square) (٠,١٠)، وهي قيمة تفسر قدرة الضرائب المباشرة في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبلغت نسبة تأثير الضرائب المباشرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل قيمة (β) (٠,٥٩)، وبلغت قيمة (F) (١,١٠) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) بين حجم الضرائب المباشرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما بلغت قيمة (T) (١,٠٤)، وهي قيمة موجبة غير دالة إحصائياً، وهذا يدل على وجود أثر طردي، غير دال إحصائياً للضرائب المباشرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ترفض الفرضية الثانية للدراسة، ليصبح ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) بين الضرائب المباشرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مناقشة النتائج:

- أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) بين الضرائب المباشرة، وإيرادات الدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الضرائب المباشرة انخفضت بشكل ملحوظ في الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥م)، إلا أن إيرادات الدولة قد زادت، وهذه الزيادة جاءت نتيجة سياسة الخصخصة لبعض الشركات والمؤسسات التابعة للدولة، ونتيجة لبيع بعض المنشآت التي تعود ملكيتها للدولة، كما أن إيرادات الدولة تتأثر بجميع المتغيرات الاقتصادية التي ترفد الخزينة بالأموال، وتعد الضرائب المباشرة جزء من هذه المتغيرات، ولكن عمدت الحكومة إلى خفض الضرائب المباشرة في تلك الفترة، نتيجة للظروف المادية الصعبة التي يمر بها المواطنون، وتعد الضرائب أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة، وتعد أيضاً في طليعة الأدوات التي تركز عليها السياسة المالية للدولة في تحقيق أهدافها، فالنظم الضريبية لها آثارها البالغة في زيادة التنمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد المحلي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بتقليل حجم الفجوة المادية بين طبقات المجتمع، وإزالة التشوهات التي تواجه عملية توزيع الدخل والثروات بين الأفراد، ولكن نتيجة للظروف

الصعبة التي مرت بها المنطقة، والعالم من أزمة مالية، وارتفاع للأسعار في تلك الفترة، قامت الحكومة بتخفيض نسبة الضرائب للتقليل من الآثار المترتبة على المواطنين، وتعويض ذلك بشكل ملحوظ من خلال سياسة الخصخصة، لذلك جاءت النتائج مغايرة للمنطق الاقتصادي ومعطيات العلاقة بين الضرائب المباشرة وإيرادات الدولة، كما أن ارتفاع نسبة التهرب الضريبي أو عدم التزام المواطنين بدفع الضريبة أدى إلى انخفاض واضح في إيرادات الضريبة.

وأظهرت نتائج دراسة الخرابشة (١٩٩٧)، أن الإيرادات الضريبية في الأردن لا تستجيب مباشرة للتغيرات الاقتصادية، وتتأثر كثيراً بالأهداف والتوجهات الاقتصادية، كما بينت الأسباب التي أدت إلى زيادة الرقم القياسي للعبء الضريبي في فترة التسعينات إلى انحسار المساعدات العربية، وانخفاض المعروض من القروض الخارجية. وأكد باترك ودافينا (Patrick and Davina, ٢٠٠٧) في دراسة عن أكثر الفساد في الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط، أن السبب في انخفاض التحصيلات الضريبية هو وجود الفساد الإداري داخل الدولة، وأن هذا الأمر جعل المكلفين لا يثقون بهذه الحكومات، مما دفعهم إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة، وخلصت هذه الدراسة أيضاً إلى أن هناك بعض أنواع من الضرائب تأثرت بهذا العامل أكثر من غيرها، وهذه الضرائب هي التي تتطلب التفاعل والإيصال المتكرر بين سلطات الضرائب والأفراد (ضريبة الدخل)، وخلصت هذه الدراسة بتوصية إلى أنه إذا أرادت الحكومات أن ترفع من معدل الإيرادات الضريبية فإن ذلك يتم من خلال معالجة الفساد.

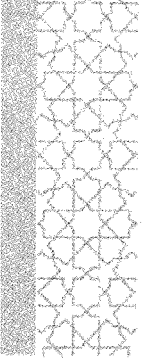
- كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للضرائب المباشرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما من شك في أن فترة هذه الدراسة شهدت تحولات اقتصادية، عملت على اختلال الموازين الاقتصادية في الأردن مما انعكست نتائجها على المواطنين، وبناء على ذلك لجأت الحكومة إلى استخدام أساليب ومتغيرات أخرى - غير الضرائب التي تم تخفيضها في تلك الفترة - لحل تلك الأزمة، والتخفيف على المواطنين من الانعكاسات المترتبة على الأزمة المالية العالمية التي كان الأردن جزء منها، لذلك جاءت نتائج هذه الدراسة مغايرة للتوقعات المنطقية في دراسة العلاقة بين الضرائب المباشرة، والاستثمارات الأجنبية

المباشرة التي حاولت الحكومة زيادتها وتشجيعها من خلال سن قوانين ميسرة على المستثمرين الأجانب، حيث صدر القانون المؤقت رقم (٦٨) لعام ٢٠٠٣م، وكان من أهم ملامحه يحق لأي شخص أجنبي أن يستثمر في الأردن عن طريق المشاركة، أو المساهمة على أن تحدد القطاعات، والنسبة التي يحق للمستثمر غير الأردني المشاركة أو المساهمة في حدودها، ويعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الأردني، وللمستثمر الحق في إدارة المشروع بالطريقة التي يراها مناسبة، وبواسطة الأشخاص الذين يختارهم، وللمستثمر الأجنبي الحق في إخراج رأسماله الذي أدخله إلى الأردن لأغراض الاستثمار، وتحويل عوائد وأرباح استثماره إلى خارج الأردن، وخاصة أن هناك تنافسا شديدا بين الدول، لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير فرص أفضل للاستثمار، وسن قوانين وتشريعات ميسرة. وهذا ما خلصت إليه دراسة مالمبي وسوفانت (Mallampally and Sauvart, ١٩٩٩) إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تنافسية للغاية، حيث أن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على جذب الاستثمار، مما يشكل معضلة أمام البلدان النامية الساعية إلى تطوير حزمة ملاءمة من المحددات الجاذبة للاستثمار.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

١. دراسة العوامل الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع نسبة الإيرادات العامة للأردن للفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٠م)، في حين أن مؤشر الضريبة قد انخفض في الفترة نفسها.
٢. دراسة أثر التشريعات والقوانين، لتوفير فرص أفضل للاستثمار في زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي في الأردن، وخاصة من عام ٢٠٠٠م، وما بعد.
٣. دراسة أثر الخصخصة وانحصر المساعدات الخارجية للأردن للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م) على الإيرادات العامة للدولة.
٤. دراسة مستوى التهرب الضريبي في الأردن، وأسباب عدم الالتزام بدفع الضريبة من قبل المواطنين للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م).

- 
5. دراسة مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، والعوامل المساعدة على زيادتها أو تفضيلها من قبل المستثمرين، وحاجات المستثمرين ورغباتهم في الاستثمار أو الاستمرارية في الأردن.
 6. إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب، بحيث تعمل على جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إلى الأردن.

* * *

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي: الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، (٢٠٠٢).
- بدوي، محمد، وعثمان، الأميرة، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر، (٢٠٠٠).
- التشريعات السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٣).
- الجائفي، حمدان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية والصادرات في اليمن للفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، إربد، جامعة اليرموك، (٢٠٠٧).
- الحاج، طارق، أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، (٢٠٠٣).
- الخرابشة، عبد المجيد، الطاقة والعبء الضريبي "دراسة تحليلية مع التطبيق على الأردن"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الرابع والعشرين، العدد الأول، كانون ثاني، (١٩٩٧).
- خصاونة، أحمد، أخلاقيات التهرب الضريبي من وجهة نظر أصحاب المهن الحرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، إربد، جامعة اليرموك، (٢٠٠٨).
- الخطيب، كمال أحمد، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).
- دقة، عبد الرحمن، العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).
- رابي، ماجد محمد يوسف، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).
- زغدار، أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثالث، (٢٠٠٤).
- الزهراني، بندر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، (٢٠٠٤).

- سعد، محيي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مصر، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، (١٩٨٩).
- سعيد، محمد السيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٨).
- سليم، إياد، اثر الاعفاءات الضريبية على حجم الأسرة في فلسطين "الشخصية والعائلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٥).
- صبري، أسامة، مدى عدالة النسب والإعفاءات الضريبية في نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين؛ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).
- صبري، محمود، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية، مصر، القاهرة، دار النهضة، (٢٠٠٢).
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، (٢٠٠١).
- عبد، أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق، (٢٠٠٦).
- العريان، محمد والجمال، محمود، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ندوة الحوافز الممنوحة - للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، (١٩٩٧)، ٢٥ مارس، تونس، ص ٤٦ - ٢٤.
- العمري، معن، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، إربد، جامعة اليرموك، (٢٠٠٩).
- قدومي، ثامر، العوامل المحددة لجذب الاستثمار في الأردن، دراسة تحليلية للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٣)، الأردن، عمان، جامعة العلوم التطبيقية، (٢٠٠٩).
- المالكي، عبد الله، الاستثمارات الخارجية في الأردن: مناخ الاستثمار، ماهر، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد الأول، (٢٠٠١).
- المجالس القومية المتخصصة، "تمويل النمو الاقتصادي"، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، القاهرة، (١٩٩٧).
- المجالي، إياد والدروبي، رانيا، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٩)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧ (٤)، (٢٠١١).

- محمد، طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، (٢٠٠٨).
- مشعل، زكية وأبوليلي، زياد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣ (١)، (٢٠٠٧).
- مطر، محمد حسين، أنموذج مقترح: سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد التاسع والخمسون، (١٩٨٩).
- منصور، إيهاب، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (٢٠٠٣).
- النقلي، عاطف، أثر تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية، الرياض، المعهد الدبلوماسي، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الخامس، (١٩٨٨).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdul Hakim, Taufik and Bujang, Imbarine. (٢٠١١). The Impact and Consequences of Tax Revenues' Components on Economic Indicators: Evidence from Panel Group Data. International Research Journal of Finance and Economics, ISSN ١٤٥-٢٨٨٧ Issue ٦٢, P ٨٢-٩٥.
- Becker, Johannes and Fuest, Clemens. (٢٠٠٧). Quality Versus Quantity – The Composition Effect of Corporate Taxation on Foreign Direct Investment. CESifo Working Paper No. ١١٢٦.
- Djankov, Simeon & Ganser, Tim & McLiesh, Caralee & Ramalho, Rita & Shleifer, Andrei. (٢٠٠٨). The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship. NBER Working Paper Series ١٣٧٥٦.
- International Monetary Fund-Fiscal Affairs Department.(٢٠٠٢).Tax Administration Reform in East Asia: The Case of China (١٩٩٤-٩٩).from:http://www.iadb.org/INT/Trade/English/1_SpecialInfo/Conference/2002/D_Jun102-Tax-Compliance/IMF-China.ppt
- Katrakilidi, C.P., (١٩٩٧), "Macroeconomic Environment and Foreign Direct Investment Nrt Flow: An Empirical Approach", RISEC, I (٤٤), pp (٣٧٥-٣٨٩).

- Lars P- Feld & Bruno S. Frey. (٢٠٠٢). THE TAX AUTHORITY AND THE TAXPAYER An Exploratory Analysis, From: <http://crereg.eco.univ-rennes1.fr/seminaire-pages-interieures/TAXEAUTHORITY.pdf>
- Mallampally, P. and Sauvant, K, (١٩٩٩). "Foreign Direct Investment in Developing Countries", Finance and Development Magazine, March.
- Michael D'Ascenzo.(٢٠٠٥), Relationships between Tax Administrations and Tax Agents/Taxpayers. The Asia-Oceania Consultants Association (AOTCA) general meeting, Manila, ١١ November, ٢٠٠٥. from: <http://www.ato.gov.au/large/content.asp?doc=/content/111111.htm>.
- Murphy, Kevin E. Concept in Federal Taxation. West Publishing Company, U.S.A, Ed.A, ١٩٩٤, P (٤).
- Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs,(٢٠٠٧), Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East. International Monetary Fund, from: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/٢٠٠٧/wp٠٧٢٧٠.pdf>
- Shoup, C. and Others, (١٩٨٥). Report on Japanese Taxation by the Shoup Mission. General Head quarters, Kassoumi Publishing Co., Tokyo, P (١).
- Simon James& Clinton Alley,(٢٠٠٤), Tax Compliance, Self-Assessment and Tax Administration in New Zealand. Journal of Finance and Management in Public Services, Volume ٢, Number ٢, from: http://www.cipfa.org.uk/acipfal/download/jour_vol٢_no٢_c.pdf
- Singh, H, and Jun, W. (١٩٩٥). "Some New Evidence of Determinations of Foreign Direct Investment In Developing Countries".World Bank, Working Paper.
- U.N., Word Investment Report, ١٩٩١, New York, ١٩٩١, p (١٧).
- UNCTD (٢٠٠٠), world Investment report ٩٩٩, New York, USA, p (٢١٧).

* * *